

إطلاق خطة للنهوض بصادرات تمور تونس

دفعت ضغوط أوساط الزراعة التونسية الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جديدة للنهوض بتصدير محصول التمور، الذي بات مهدداً بالإتلاف في ظل تكدس الجهات المعنية في وضع الترتيب اللازمة لتسويق الإنتاج والذي يسد إيرادات كبيرة على الخزينة العامة في وقت تمر فيه تونس بأزمة اقتصادية خانقة.

وتبلغت كميات التمور المصدرة في الشهرين الماضيين نحو 15.56 ألف طن أي بقيمة 40.93 مليون دولار، مقابل 14.3 ألف طن بقيمة 82.5 مليون دولار، خلال نفس الفترة من الموسم الماضي. ورغم ما تحققه من عوائد كبيرة لخزينة الدولة تكافح تمور تونس من أجل الحفاظ على أسواقها الدولية رغم المطبات الكثيرة التي تعترض معظم المزارعين، ومن أبرزها ارتفاع الأسعار والاحتكار وغياب الدعم الحكومي. ويقول خبراء القطاع إن تلك العوامل

قد تقف حجر عثرة أمام تحقيق قفزة في السنوات المقبلة إذا لم يتم تدارك الأمر سريعاً، في ظل اشتداد المنافسة من المغرب والجزائر..

وخلال المواسم الماضية، اشتكى

التجار من تراجع الإنتاج، ما أدى إلى

ارتفاع الأسعار ليصل سعر الكيلوغرام

الوحد إلى 10 دنانير (3.4 دولار تقريبا)

خلال العام الماضي وهو سعر مرتفع

تسبب في طرد المستهلكين.

188.4

مليون دولار رصدها مركز

النهوض بالصادرات لتنفيذ برنامج

يدعم تسويق التمور في الخارج

وخلال التوسيون على مدى عقود يفخرون بإنجازهم لأجود أنواع التمور على مستوى العالم وريادتهم من حيث حجم التصدير، لكن هذه التجارة باتت محل منافسة شديدة مع صعود أقطاب جديدة في المشرق العربي وحتى المغرب العربي.

وتزاحم تونس أبرز الدول المنتجة للتمور من بينها مصر والسعودية والإمارات والجزائر، لكنها تتصدر قائمة المصدرين من حيث القيمة المالية كما تعتبر المزود الرئيسي للأسواق الأوروبية.

ويتوقع أن يواجه قطاع إنتاج التمور تحديات المنافسة الشديدة في السنوات الخمس القادمة، باعتبار هذا التاريخ يتزامن مع حلول شهر رمضان في فصل الشتاء، أي موعد انطلاق عمليات التصدير، وذلك رغم توقعات بلوغ مستويات قياسية للإنتاج، في حدود 350 ألف طن سنوياً.

ويعتبر هذا التحدي من بين أبرز المشكلات التي طرحها العاملون في القطاع خلال ندوة بعنوان "إشكاليات قطاع إنتاج التمور وآفاق تطويره" عقدها العام الماضي الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري للنهوض بصادرات التمور المحلية.

تونس - تحاول وزارة التجارة التونسية امتصاص غضب المزارعين الذين اطلقوا صيحة فرح للفت انتباه السلطات للمخاطر التي تهدد محصول التمور لهذا الموسم وإنقاذه من الإتلاف عبر وضع خطط جديدة لتنظيم عملية تصديره.

وأعلن مركز النهوض بالصادرات عن إطلاق "صندوق تصدير + والنور فود" الموجه للمزارعين في تنفيذ خطة عملية لدفع صادرات تمور ولاية قبلي جنوب البلاد.

ونذكر المركز في بيان نشره على موقعه الإلكتروني الثلاثاء أن الخطة تدرج ضمن مشروع "قبلي تصدر تمورها" لتشجيع العاملين بالقطاع على تسويق الإنتاج وخاصة في السوقين الفرنسية والروسية.

وتهدف الخطة إلى تطوير القدرات التصديرية للشركات العاملة في المجال إلى نحو 15 بالمئة ما من شأنه دعم احتياطات البلاد من النقد الأجنبي.

ورصد المركز نحو 537 مليون دينار (188.4 مليون دولار) لتنفيذ الخطة وترجمة توجهات استراتيجية تتضمن حزمة أهداف للنهوض بقطاع التمور تشمل إطلاق حملة على الشبكات الاجتماعية مع تقديم مساعدة فنية.

كما تشمل الخطة وضع منصة للتجارة الإلكترونية والمصاحبة للحصول على مواصفة تمور قبلي إلى جانب المساعدة على تطوير سلسلة تبريد التمور.

وتسعى تونس إلى معاضدة الجهود الدولية في رقمنة المبادلات التجارية وتدارك التطور التكنولوجي الكبير، الذي يمكن من تقليص كلفة الإنتاج ودعم الأرباح.

وسجلت 8 شركات مختصة في التمور المنتجة قبلي مشاركتها في هذه الخطة التي تستمد على 18 شهراً.

وتنفذ البيانات إلى أن كلفة الخطة مرشحة للزيادة وذلك وفق عدد الشركات المساهمة في المشروع والأنشطة التي ترعى هذه المؤسسات في المشاركة فيها.

وتوقع وزير الفلاحة سمير الطيب، خلال نوفمبر الماضي، أن تتجاوز قيمة صادرات التمور التونسية عنده المليون دينار (350 مليون دولار)، خلال الموسم الحالي.

وتتوقع الحكومة أن يبلغ الإنتاج نحو 340 ألف طن من التمور مقابل 288 ألف

طن في الموسم الماضي، أي بزيادة قدرها 18 بالمئة.

وشهدت أجود أنواع التمور التونسية والمعروفة بـ"دقلة النور"، التي تعد ذات جودة عالية، تطوراً ملحوظاً في الإنتاج بنسبة 19 بالمئة مقارنة بالموسم الماضي.

القطاع الصناعي يتحدى جراًة جونسون في تنفيذ بريكست

أداء القطاع ينكمش للمرة الأولى منذ أكثر من 10 سنوات



مناهة بريكست تزداد تعقيدا

الاتحاد الأوروبي تصاعدت في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة.. الشركات تأمل في أن تجلب الانتخابات الوضوح.. وستساعد أي حالة من اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية في إنفاق المستهلكين والاستثمار في عام 2020، بينما ستزيد الخطط المالية للحكومة من الدعم.

وأفاد مسح أجراه اقتصاديون قبل الانتخابات، بأنه من المتوقع أن يتباطأ النمو في بريطانيا العام المقبل إلى 1.3 بالمئة من 1.3 بالمئة متوقعة في السابق. وفي وقت سابق هذا الشهر، انخفض مؤشر مديري المشتريات إلى أدنى مستوى في 4 أشهر، بينما شهد قطاع الخدمات، وهو المساهم الأكبر في الاقتصاد، أكبر تراجع له منذ 9 أشهر.

وذكر كارني للصحافيين بعد إصدار تقرير الاستقرار المالي في بريطانيا أن السيناريو الأسوأ هو الخروج المضطرب دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي ولكن احتمالات هذا السيناريو تراجعت بسبب نتيجة الانتخابات ونوايا الحكومة الجديدة.

وغنى المسح الذي شمل 289 مصنعا قبل تحقيق جونسون فوزا ساحقا في الانتخابات التي جرت الخميس الماضي. وتراجع تدفق الأعمال الجديدة وهبط سجل الطلبات الشهرية للاتحاد إلى 28 من سالب 26.

وقالت أنا ليتش نائب كبير الاقتصاديين في الاتحاد "مع إعلان المصنعين تراجع الإنتاج بوتيرة لم يشهدها منذ الأزمة المالية إلى جانب تراجع الطلبات لشهر آخر، ثمة أهمية كبيرة لإعادة بناء ثقة الشركات في هذا القطاع".

وأشارت ليتش في بيان لها إلى أن قطاع التصنيع في حالة انكماش وأن مسؤولي الشركات يقلصون نشاطهم. ونزل مقياس انكماش الصناعة البريطاني للإنتاج الصناعي على مدى ثلاثة أشهر حتى ديسمبر الحالي إلى مستوى سالب 16 من مستوى سالب 9 في نوفمبر وهي أقل قراءة منذ سبتمبر 2009.

وتشير أي قراءة دون 50 نقطة إلى أن نشاط التصنيع في حالة انكماش وأن مسؤولي الشركات يقلصون نشاطهم. ونزل مقياس انكماش الصناعة البريطاني للإنتاج الصناعي على مدى ثلاثة أشهر حتى ديسمبر الحالي إلى مستوى سالب 16 من مستوى سالب 9 في نوفمبر وهي أقل قراءة منذ سبتمبر 2009.

وتشير أي قراءة دون 50 نقطة إلى أن نشاط التصنيع في حالة انكماش وأن مسؤولي الشركات يقلصون نشاطهم. ونزل مقياس انكماش الصناعة البريطاني للإنتاج الصناعي على مدى ثلاثة أشهر حتى ديسمبر الحالي إلى مستوى سالب 16 من مستوى سالب 9 في نوفمبر وهي أقل قراءة منذ سبتمبر 2009.

وتشير أي قراءة دون 50 نقطة إلى أن نشاط التصنيع في حالة انكماش وأن مسؤولي الشركات يقلصون نشاطهم. ونزل مقياس انكماش الصناعة البريطاني للإنتاج الصناعي على مدى ثلاثة أشهر حتى ديسمبر الحالي إلى مستوى سالب 16 من مستوى سالب 9 في نوفمبر وهي أقل قراءة منذ سبتمبر 2009.

وتشير أي قراءة دون 50 نقطة إلى أن نشاط التصنيع في حالة انكماش وأن مسؤولي الشركات يقلصون نشاطهم. ونزل مقياس انكماش الصناعة البريطاني للإنتاج الصناعي على مدى ثلاثة أشهر حتى ديسمبر الحالي إلى مستوى سالب 16 من مستوى سالب 9 في نوفمبر وهي أقل قراءة منذ سبتمبر 2009.

وتشير أي قراءة دون 50 نقطة إلى أن نشاط التصنيع في حالة انكماش وأن مسؤولي الشركات يقلصون نشاطهم. ونزل مقياس انكماش الصناعة البريطاني للإنتاج الصناعي على مدى ثلاثة أشهر حتى ديسمبر الحالي إلى مستوى سالب 16 من مستوى سالب 9 في نوفمبر وهي أقل قراءة منذ سبتمبر 2009.

وتشير أي قراءة دون 50 نقطة إلى أن نشاط التصنيع في حالة انكماش وأن مسؤولي الشركات يقلصون نشاطهم. ونزل مقياس انكماش الصناعة البريطاني للإنتاج الصناعي على مدى ثلاثة أشهر حتى ديسمبر الحالي إلى مستوى سالب 16 من مستوى سالب 9 في نوفمبر وهي أقل قراءة منذ سبتمبر 2009.

وتشير أي قراءة دون 50 نقطة إلى أن نشاط التصنيع في حالة انكماش وأن مسؤولي الشركات يقلصون نشاطهم. ونزل مقياس انكماش الصناعة البريطاني للإنتاج الصناعي على مدى ثلاثة أشهر حتى ديسمبر الحالي إلى مستوى سالب 16 من مستوى سالب 9 في نوفمبر وهي أقل قراءة منذ سبتمبر 2009.

تكشف أحدث المؤشرات عن تزايد حجم المخاوف، التي تكبل النشاط الصناعي البريطاني مع اقتراب مخاض البريكست من حافة الهاوية، وهو ما يعتبره محللون تحدياً كبيراً لجرأة رئيس الوزراء بوريس جونسون بعد فوزه بالانتخابات العامة المبكرة بشكل ساحق في إبعاد شبح الركود عن القطاع مهما كانت صيغة الطلاق المرتقب.

ولندن - أظهر مسح لنشاط قطاع الصناعة البريطاني الثلاثاء أن عمليات التصنيع سجلت أكبر انكماش منذ عشر سنوات نتيجة الضبابية المستمرة حول الخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست). وسجل الإنتاج الصناعي أسوأ أداء شهري بداية هذا الشهر ليزيد من فرص انكماش الاقتصاد ككل في الربع الأخير من العام الجاري.

ويبري محللون أن الأرقام المخيبة للأمال ربما تعكس بعض القلق خلال الفترة، التي سبقت الانتخابات العامة، التي أجريت في الأسبوع الماضي.

وانخفض الإنتاج بأسرع وتيرة منذ سبتمبر 2009 خلال الأشهر الثلاثة السابقة لفوز رئيس الوزراء بوريس جونسون في الانتخابات، ما يبرز التحدي الذي يواجهه لدعم الاقتصاد.

وجاء الفوز الحاسم لجونسون ليبعد المخاوف مؤقتاً رغم وجود مجموعة من علامات الاستفهام حول علاقة بريطانيا المستقبلية بالاتحاد الأوروبي.

ويبري محللون أن الأرقام المخيبة للأمال ربما تعكس بعض القلق خلال الفترة، التي سبقت الانتخابات العامة، التي أجريت في الأسبوع الماضي.

وانخفض الإنتاج بأسرع وتيرة منذ سبتمبر 2009 خلال الأشهر الثلاثة السابقة لفوز رئيس الوزراء بوريس جونسون في الانتخابات، ما يبرز التحدي الذي يواجهه لدعم الاقتصاد.

وجاء الفوز الحاسم لجونسون ليبعد المخاوف مؤقتاً رغم وجود مجموعة من علامات الاستفهام حول علاقة بريطانيا المستقبلية بالاتحاد الأوروبي.

وجاء الفوز الحاسم لجونسون ليبعد المخاوف مؤقتاً رغم وجود مجموعة من علامات الاستفهام حول علاقة بريطانيا المستقبلية بالاتحاد الأوروبي.

خبراء منتدى دولي يناقشون في الأردن تحديات الطاقة المتجددة

يراعى الاحتياط الاستراتيجي للطاقة التقليدية والتحول للطاقة المتجددة.

وتؤكد سياسات الدول المنتجة للنفط والغاز وخاصة في الخليج أن السباق المتسارع نحو استثمار الطاقات المتجددة سيبدأ بعدة من منافسة الوقود الأحفوري، الذي سيظل المصدر الرئيسي للطاقة لعقود طويلة.

ولا يزال النفط شريان الحياة الرئيسي في دول الخليج، كونه مصدر نحو 70 بالمئة من الإيرادات الحكومية في المنطقة التي شهدت لعقود تدفق أرباح هائلة من عملية بيع "الذهب الأسود".

ويشير محللون إلى أن هناك علاقة كبيرة بين الطاقة المتجددة والتنمية الاقتصادية وفرص العمل تستدعي من الدول العربية التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز فرص الاستثمار في هذا المجال.

وقال أمين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية بالوكالة زياد صبره إن "الطاقة المتجددة أصبحت أمراً واقعاً يلامس حياتنا اليومية، وهو يساهم في خليط التوليد الكهربائي في العديد من الدول".

ولا تزال الطاقة المتجددة خصوصاً منها الشمسية وطاقة الرياح، تساهم في الحد من نزوة الاستهلاك ولا تعتبر من الحمل الأساسي عدا الطاقة المائية مما يجعلها تلقى إقبالا لافتاً على استغلالها. ويختلف ميزان الطاقة في الدول العربية تماماً عن الدول الغربية حيث أن العديد من الدول العربية منتجة للنفط والغاز، ويتطلب منها مزيجاً من الطاقة

كوسيلة وحيدة للحفاظ على البيئة خاصة مع الضغوط التي تمارسها منظمات الدفاع عن المناخ.

وكانت الهيئة العربية للطاقة المتجددة قد وضعت قبل فترة منهجية عامة لاستراتيجية الطاقة لكل الدول العربية كخطوة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، التي تسعى إليه حكومات المنطقة.

يشهد نقلة نوعية بالمدن الذكية والسيارات الذكية والطاقة الخضراء والشبكات الذكية.

وأكد أن التطور في التكنولوجيا والمعرفة والنماء الاصطناعي يضغط على كل الحكومات تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وأوضح أن هذا التطور يفرض احترام التخصص والإبداع، وتحقيق التنمية المستدامة للجميع من خلال الوصول إلى أمن الطاقة وأمن المياه بتعاون الدول على تحقيق هذا الأمن إضافة إلى الغذاء والحفاظ على البيئة.

وتتوقع الهيئة العربية للطاقة المتجددة أن يصل حجم الاستثمارات العربية في الطاقة المتجددة إلى أكثر من 700 مليار دولار بحلول عام 2040.

وقال الطعاني "نتوقع ازدياد الطلب على الطاقة الكهربائية إلى أكثر من 300 غيغاواط بحلول العام 2030". وشدد على الحاجة الماسة للعمل على بنية تحتية متكاملة ومتطورة ومؤسسات قوية وبناء مدن ذكية للأجيال القادمة. وتؤكد المؤشرات أن معظم المجتمعات ستتحول إلى مدن متطورة ذكية مستدامة



منصة لاستكشاف فرص نمو القطاع